النهار ٣-٣-٢٠٢٠

الأزمة الاقتصادية: حلول بسيطة وإرادة ضعيفة

الدكتور حبيب جعفر

بادئ ذي بدء، أحب أن أؤكّد أنني لست بعالم أو باحث اقتصادي، وإنّما أنا رجل أعمال شاهد العديد من حالات اقتصادية شبيهة بحالة لبنان، وعاين كيفية كانت طرق المعالجة.

إنّ لبنان يشهد أزمة اقتصاديّة خانقة تتمثّل في وضع السيولة الخانق، وانعدام الثقة الكامل بالنظام المصرفي اللبناني الذي كان جوهره النظام اللبناني لعقود.

إنّ أزمة السيولة هذه، ناجمة عن أسباب عدّة يتداخل فيها سوء الإدارة المالية المريع للدولة اللبنانية، علاوة على سوء التصرّف وسوء المعالجات والتدابير التي قام بها المصرف المركزي إلى حد ما والقطاع المصرفي بصورة فاقعة وشروط السحب والتمويل من المواطنين اخترعته جمعية المصارف دون الاستناد إلى أيّة قوانين وهذه الإجراءات المقيّدة للقطاع المصرفي والتي برّرها مصرفيّون بأنّها لحفظ حقوق المودعين أدّت إلى العكس تماماً. فالثقة الداخلية والخارجية بالقطاع المصرفي تلاشت وازدادت خشية المودعين. والملفت للنظر أن الشروط والقيود المشار إليها ليست من اختصاص جمعية المصارف التي هي جهاز نقابي للمصارف ولا تشكّل سلطة دستوريّة أو قانونيّة على المودعين ولا يحق لها أساساً القيام بهذه الإجراءات غير القانونية والاستنسابيّة والتعسّفية، وبإمكان المودعين مقاضاة بعض كبار المصرفيّين على تغاضيهم عن حقوق المودعين ومحاولة إنقاذ أنفسهم من المسؤولية بمصادرة أموال الغير حتى لو كان الأمر مرحليّاً (استناداً إلى دراسة قانونية شاملة).

إن الأسباب المباشرة للانهيار المالي تتلخّص بالآتي:

1- سوء معالجة قطاع الكهرباء الذي كلّف الخزينة اللبنانية نحو خمسين مليار دولار في الأعوام العشرة الماضية، وذلك بعد احتساب كلفة الدعم السنوي وحساب الفوائد عليها. إنّ هذا المبلغ يشكّل أكثر من نصف عجز مالية الدولة اللبنانية. وللاطلاع على تفاصيل أكثر يمكن مراجعة العديد من الدراسات التي كتبها أو أشرف عليها الدكتور مروان إسكندر في هذا الشأن.

2- إقرار سلسلة الرتب والرواتب من دون دراسة علمية ووافية، فالأرقام الأوّليّة للسلسلة كانت بحدود ٨٠٠ مليون دولار سنوياً، فإذا بها تتعدّى ذلك بثلاثة أضعاف هذا المبلغ.

إنّ عدد موظفي القطاع العام في لبنان (الإدارة والأسلاك العسكرية) يتجاوز ما مجموعه ٣٠٠,٠٠٠ مواطن، أي ما يقارب ٧% من عدد سكان لبنان، وهذا أمر غير مسبوق في العالم. إنّ تكلفة القطاع العام تتجاوز ٨ مليارات و٥٠٠ مليون دولار، في حين أن إيرادات الخزينة كلّها لا تتجاوز ١٠ مليارات و٥٠٠ مليون دولار. وعليه فإنّ ما يتبقّى من إيرادات الخزينة هو قرابة مليارَي دولار، وهو مبلغ ضئيل جدّاً، ولا يكفي لدفع الفواتر وفوائد الديون ورصد المبالغ للبنى التحتيّة ومصاريف الدولة الأخرى. وبالتالي، فإنّ العجز كان يتعاظم بشكل مطّرد ومُخيف.

3- سوء إدارة الدولة بمندرجاتها كلّها، من أعلى القمة إلى أدناها. وقد استفحلت هذه الأمور عندما أصبحت مناصب الدولة كلّها موزّعة بشكل طائفي ومذهبي بغيض، الأمر الذي تسبّب بانهيار مستوى الخدمات التي يتوجّب على الدولة تقديمها، وتدنّي عملية الرقابة الضروريّة، وأدّى إلى شلل شبه كامل في الدولة اللبنانيّة.

4- تكلفة الحروب الإسرائيليّة منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، حتى حرب ٢٠٠٦. وما زاد في قتامة الوضع، وجود لبنان على خط فالق الصراع الأميركي – الإيراني، الأمر الذي يُفسّر عدم حماسة دول الخليج أو الدول الأوروبيّة لمد يد العون.

5- رفض وعناد السلطة السياسيّة في لبنان خلال الأعوام الثلاثين الماضية عن القيام بأي إصلاحات جذريّة لوضع الدولة المأسوي. ونتيجة ذلك، هناك عدم حماسة واضحة من طرف المجتمع الدولي لدعم لبنان، لعلمه أن الأموال قد تتبخّر مثلما حدث سابقاً.

6- النفوذ السوري الطاغي لغاية سنة ٢٠٠٥، فضلاً عن النمو الكبير في قوّة بعض الأحزاب التي فاقت قوّة الدولة وقدرتها على فرض احتكارها للقوّة، الأمر الذي جعل الدولة الطرف الأضعف في معادلة الحكم، وتسبّب بانهيار جميع المفاهيم الرقابيّة على إدارة البلد، وحوّل لبنان إلى مجموعة دويلات، لا دولة واحدة.

7- تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية عند حدود ١٥٠٠ ليرة للدولار الأميركي منذ منتصف التسعينات، وهذا أمر مُثير للتعجّب، إذ كيف تستطيع دولة لا مقوّمات اقتصاديّة فعليّة لها، أن تعمل على تثبيت سعر عملتها ضد أقوى العملات قاطبة، في حين أن عملات قويّة كاليورو والين والدولار الكندي وغيرها، اضطرّت إلى التموضع وفقاً للظروف الاقتصاديّة؟

هذه الأسباب وغيرها سبّبت عجزاً كبيراً في ميزانيّة الدولة، وبدلاً من أن تقوم الدولة باجتراح الحلول السليمة لمعالجة العجز، لجأت عبر المصرف المركزي إلى إصدار سندات اليوروبوندز وبمعدلات فائدة عالية لتأمين العجز في مالية الدولة، وواصلت هذه العملية وبفوائد كانت ترتفع في كل مرّة، لتأمين الملاءة المالية التي كانت تنخفض أكثر فأكثر.

وطمعاً بالأرباح العالية، اندفعت المصارف اللبنانية إلى الاكتتاب بشراء هذه السندات، وعمدت إلى إقراض المؤسّسات والأفراد بفوائد عالية وصلت إلى نسبة ١٥%، فانهارت مئات المؤسّسات السياحيّة والخدماتيّة، بسبب تأثّر هذين القطاعَين بالأزمة الاقتصاديّة، واستنكاف السياح عن القدوم إلى لبنان، وصرف عشرات الآلاف من الموظّفين والعاملين، وانهيار النظام الاجتماعي.

ما هو الحل؟

الحل في نظري موجود، وهو بسيط وفعّال، لكنّه يتطلّب من الدولة اتخاذ إجراءات اقتصاديّة موجعة، إن جرى تطبيقها بأمانة، فإنّ النتائج الإيجابيّة قد تظهر سريعاً. وهذه الحلول كما أراها، تتلخّص بالتالي:

1- إصلاح قطاع الكهرباء بسرعة، فهو أمر يوفّر على الدولة نحو مليارَي دولار أميركي سنوياً.

2- إنّ المصرف المركزي، ما فتئ يؤكّد وجود احتياط نقد أجنبي يعادل ٣٠ مليار دولار في خزائنه وهذا المبلغ الذي يُسمّى بالاحتياط هو في غالبه يعود لودائع البنوك لدى مصرف لبنان والتي هي أصلاً أموال المودعين، وعليه أقترح الاستفادة من المبلغ المذكور في تحرير سعر صرف الليرة اللبنانية، ودفع أموال المودعين ممّن تبلغ إيداعاتهم أقل من ١٠٠,٠٠٠ دولار، وهؤلاء تتجاوز نسبتهم ٩٠% من المودعين، وإيداعاتهم ربما لا تتجاوز ٤ أو ٥ مليارات دولار أميركي.

إنّ القيام بهذين الأمرين وبشكل متوازٍ، يوصلنا إلى سعر لليرة أقرب إلى الواقع، ويعيد بعض النقد إلى القطاع المصرفي، ويُحيّد دولارات الصرّافين إلى حد كبير.

ربّما يقول البعض إن تحرير سعر الليرة سيؤثّر في الفئات الفقيرة، وهذا أمر قد يكون صحيحاً، لكن يجب الانتباه إلى أنّ معظم المعاملات التجارية تتم اليوم بسعر السوق السوداء وليس بالسعر الرسمي.

إنّ تحرير سعر صرف الليرة سيُساهم في الحفاظ على ما تبقّى من العملة الصعبة، ويُبقي سعر صرف الدولار ضمن الحدود المعقولة. أمّا إذا بقي الدولار على سعره الرسمي عند ١٥٠٠ ليرة، فإنّ سعره قد يتجاوز حدوداً كبيرة جدّاً، في وقت ليس ببعيد.

3- أمّا بالنسبة إلى أصحاب الودائع الكبيرة التي تفوق ١٠٠,٠٠٠ دولار، فيتوجّب على المصرف المركزي وضع تصوّر لتحويل قسم منها إلى أسهم في البنوك، مع ما يتوجب على هذا من تغيير في هيكليّة إدارة البنوك بما يتلاءم مع الوضع الجديد.

من المفيد التذكير بأن مصر قامت بعملية مُشابهة عندما حرّرت سعر الجنيه المصري، وأصلحت قطاع الكهرباء بسرعة قياسية وبأسعار تنافسيّة جداً.

وبالمناسبة، فإنّ سعر صرف الجنيه المصري تحسَّن أخيراً بما نسبته ١٢% تقريباً، عن سعره عند تحريره.

هذه الخطوات وغيرها قد تؤمّن بداية جيّدة لإصلاح الوضع الاقتصادي برمّته، لكن يتوجّب على الحكومة شرح الأوضاع للمواطنين بشكل علمي ومنطقي، كما يتوجّب أن تتمّ هذه الخطوات عبر أشخاص موثوق بهم، لأنّ هناك فقداناً تاماً للثقة بين المواطنين والدولة. إنّ ما ينقصنا الآن هو الرؤية والإدارة والإرادة، وقديماً قيل: "إنّ للّه رجالاً، إذا أرادوا أراد."